بنفسها واجبة بآحادها على وجه التسلسل لكن قد يقال انه في احد التقديرين
ادعى وجوب الهيئة الاجتماعية بنفسها مع امكان الآحاد وفي الثاني ادعى
الهيئة الاجتماعية ممكنة بنفسها لكنها واجبة بالآحاد المتسلسلة ومعلوم
ان كلاهما باطل والاول اظهر بطلانا من الثاني فانه اذا كانت الآحاد كلها ممكنة
والاجتماع نسبة واضافة بينها غايته ان تكون عرضا قائما بها امتنع ان
يكون واجبا بنفسه فان الموصوف الممكن يمتنع ان تكون صفته واجبة
الوجود بنفسها واما الثاني فلان الهيئة الاجتماعية اذا كانت معلول
الآحاد الممكنة كانت اولى بالامكان فان معلول الممكن اولى ان يكون ممكنا
وان شئت قلت المفتقر الى الممكن اولى ان يكون ممكنا والآحاد ليس فيها
الا ما هو ممكن فلا يكون في الاجتماع والآحاد الا ما هو ممكن لا يوجد بنفسه
وما لا يوجد بنفسه يمتنع ان يوجب غيره اذ لم يحصل له ما يوجب به فان
وجوده في نفسه قبل وجود غيره به فاذا لم يكن وجوده الا بموجب يوجده
فلان لا يكون وجود غيره به الا بالموجب الذي يوجبه اولى واحرى وكل
من الممكنات واجتماعها ليس موجودا بنفسه فيمتنع ان يكون شيء
منها موجبا لغيره فامتنع ترجح بعضها ببعض وترجح المجموع بالآحاد في
الجملة فكلا السؤالين يتضمن افتقار الاجتماع الى الآحاد فكلاهما لم يدع
فيه الا وجوبها بالآحاد لم يدع وجوبا بالذات غير الوجوب بالآحاد لكن
الآمدي وهاهنا السؤال لما اضافه الى غيره بعبارة واعتبار ثم انه عرض
بجمع قدر على حله لما اورده من جهة نفسه بعبارة اخرى واعتبار آخر
ومن اجاب عن الآمدي في الفرق بينهما بقوله السؤال الاول قيل فيه ان المجموع
واجب بنفسه وذلك ممتنع وهنا قيل فيه انه ممكن وجب بالآحاد وهذا
الجواب بالفرق ضعيف وذلك لانه اذا قيل هو ممكن واجب بالآحاد فقد

قيل انه واجب

قيل انه واجب بتلك الآحاد وتلك الآحاد كلها ممكنة ومعلول الممكن اولى
ان يكون ممكنا فيمتنع ان يكون معلول الممكن واجبا بالممكن قبل وجوب الممكن
والممكن لا يجب الا بالواجب بنفسه بل ما كان واحدا من الممكنات جزء علة
لوجوده فهو ممكن فكيف اذا كان كل من الممكنات التي لا نهاية لها جزء علة
وجوده فان الاجتماع الذي يحصل للممكنات المتسلسلة التي هي علل ومعلول
لانه تتوقف على كل واحد واحد من تلك الامور التي كل منها علة ومعلول
فالاجتماع اولى بالامكان وابعد عن الوجوب ان قدر ان له حقيقة غير الآحاد
فثبت انه اذا قدر تسلسل العلل والمعلولات كل منها ممكن فلا بد لها من
امر خارج عنها وهذا امر متفق عليه بين العقلاء وهو من اقوى العلوم
اليقينية والمعارف القطعية ولولا ان طوائف من متاخري النظار طولوا
في ذلك وشكك فيه بعضهم كالآمدي والابهري لما بسطنا فيه الكلام واصل
هذا السؤال مبناه على ان المجموع ليس هو كل واحد واحد من الآحاد
اذ المجموع مغاير لكل من الآحاد فقد يقال هو واجب بكل واحد واحد من
الآحاد وحينئذ فالمجموع ممكن من جهة كونه مجموعا واجب بالآحاد الممكنة لا
سيما وهؤلاء الفلاسفة الذين احتجوا بهذا هم واكثر الناس يقولون لا
يجب في كل جملة ان توصف بما يوصف به آحادها قال ابن سينا ليس اذا
صح على كل واحد حكمه صح على كل محصل والا لكان يصح ان يقال الكل من
غير المتناهي يمكن ان يدخل في الوجود لان كل واحد يمكن ان يدخل في الوجود
فيحمل الامكان على الكل كما حمل على كل واحد وكذلك قال السهروردي الحكم على
الكل بما على كل واحد لا يجب فان كل ممكن غير الحركة جائز وقوعه دفعة
واحدة وليس كذلك الجميع وكل واحد من الضدين ممكن في محل والكل معا
غير ممكن وهذا السؤال يجاب عنه باوجه احدها ان يقال نفس الاجتماع له

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)